

الحديث النبوي الشريف في تقعيد النحو العربي

Eka Rizal

Dosen Bahasa Arab IAIN Bukittinggi

Email : bikam_82@yahoo.com

Diterima: 09 Maret 2017

Direvisi : 25 April 2017

Diterbitkan: 15 Juni 2017

الملخص

ما زالت قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في إثبات القواعد النحوية قضية جدلية بين النحاة قديما وحديثا، فمنهم من يمنعون مطلقا، ومنهم من يجيزون مطلقا، ومنهم من يتوسطون بين المنع والجواز. حاول هذا البحث إلى تحليل ومناقشة الشبهات والتساؤلات المطروحة حول هذه القضية؛ وهي: الأولى: دعوى رواية الحديث بالمعنى، والثانية: دعوى اللحن والخطأ في الحديث، والثالثة: دعوى تدوين الحديث بعد فساد اللغة. سعى الباحث إلى تتبع آراء النحاة حول قضية الاستشهاد بالحديث في كتبهم المختلفة، ثم تقسيمها، وتحليلها، ومناقشة الشبهات حولها. وتوصل هذا البحث إلى صحة الاستشهاد بالحديث في النحو، وأن الحديث النبوي هو الأصل الثاني بعد القرآن الكريم في تقعيد القواعد النحوية.

الكلمات الرئيسية: الحديث، تقعيد، النحو

أ. مقدمة

تمليه عليهم سليقتهم وطبيعتهم وبيئتهم،
فينطقون بها على السبيل القويم الذي
لم يكن العرب في جاهليتهم
وينطق بها أهلهم ورجال عشيرتهم، ولم
وفي جزيرتهم بحاجة إلى من يلقنهم أصول
لغتهم وقواعدها، لأنهم كانوا يتكلمون بما
يكونوا يأخذونها بتعليم معلم ولا توجيه

مرشد، فقد نشأوا وشبوا وهم لا يعرفون إلا العربية التي ينطقون بها، ويديرون بها أعمالهم ويصرفون عن طريقها أمور حياتهم، وإن كانت قبائلهم مختلفة ومساكنهم متعددة ولهجاتهم متنوعة.

وكان نزول القرآن الكريم على النبي محمد صلى الله عليه وسلم حدثا عظيما بحياة اللغة العربية، فقد وحد القرآن إلى حد كبير لهجات العرب وجعلهم ينجحون إلى التمسك بلغتهم التي كانت أفصح لغات العرب ولهجاتها، فقد نزل القرآن بلسان عربي مبين، قال تعالى: وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ.¹

سار الزمن بالعرب المسلمين حثيثا، خرجوا من جزيرتهم مبشرين بالدين الجديد وبالقيم الخلقية والاجتماعية والإنسانية التي سنّها الرسول صلى الله عليه وسلم،

¹ سورة الشعراء، الآية: 192-195

واختلطوا بغيرهم من الأقوام والأمم الذين دخل القرآن بيئاتهم التي لم يكن لها بالعربية عهد، فكان اختلاطهم هذا مدعاة إلى أن تأثر العربية وألسنة الناطقين بها بلغات هذه الأقوام، فنشأ عن ذلك اللحن وفشت العجمة، وكادت تفسد العربية أيما فساد، وأحس العرب أن لغتهم تكاد تعصف بها العجمة، وأن أساليب تعبيرها تكاد تبتعد عن اللسان العربي القويم، ففكروا أن يعودوا إلى لغتهم التي وحدها كتاب الله ليجمعوها ويصونوها، فبدأوا إلى تقعيد لغتهم العربية.

وكان خوفهم على القرآن الكريم من أن يصيبه التحريف أهم الأسباب التي دعتهم إلى ذلك، يضاف إليه رغبتهم في جمع تراثهم الأدبي والفكري وضبط لغتهم، وجعلها مبنية مصنفة ليسهل على أبنائهم الذين نشأوا بعد الفتوحات الإسلامية وعلى الأجيال التي تنشأ بعدهم وعلى غيرهم من الأعاجم الذين دخلوا في الدين الجديد التعبير بها وفهمها وترسم خطواتها وأصولها

السليمة. كل هذه الأسباب دفعتهم إلى أن يهتموا بلغتهم وأن يصنفوا الكتب في علومها التي تعددت وتشعبت فيما بعد.

وكان أول ما قاموا به في هذا السبيل رحيل العلماء إلى البادية العربية موطن اللهجات الفصيحة ليتصلوا بالعرب الذين لم تصب بألسنتهم رطانة العجمة وتعابير الدخلاء. وكانت مهمتهم الأولى جمع الكلمات التي نطق بها العرب وتحديد معانيها. وقد بذلوا جهدا عظيما في الاتصال بالعرب وتسجيل لغتهم كما ينطقونها ويتكلمون بها.

وكانوا كثيرا ما يخرجون إلى البادية، ويمضون الأعوام فيها، ويخالطون الأعراب، يؤاكلوهم ويشاربوهم، ويسمعون منهم ويدونون. يسمعون الرجل والمرأة والغلام يتحدثون في البيت والمرعى والإبل والسماء والزواج والطلاق وفي جميع شؤونهم، ويصغون إليهم وينقلون عنهم، وقد كثر ذلك في العهد الأموي واستمر حتى العصر العباسي

الأول، وروى عنهم من ذلك الشيء الكثير، نثرا كان أو شعرا.

ولم يكن هذا هو السبيل الوحيد إلى جمع لغة العرب وحصر ألفاظها ومفرداتها، وإنما كان القرآن الكريم المنبع الأول لعملمهم، فقد رجعوا إليه ونظروا في مفرداته وبينوا معانيها وما تنطوي عليه من أغراض، وكان الشعر إلى جانب هذا معينا آخر لا ينضب، اعتمد عليه اللغويون في ضبط لغتهم وحصر ألفاظها.

ولكن لم يحظ الحديث النبوي الشريف بالناية في وضع قواعد اللغة العربية كناية العرب بالقرآن الكريم والشعر، مع أننا نعرف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس قولا، وأبينهم كلاما، وأعلاهم بلاغة، فقد وصف الجاحظ كلامه صلى الله عليه وسلم فقال: "هو الكلام الذي قلَّ عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجَلَّ عن الصنعة، ونَزَّهَ عن التكلف، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في

موضع القصر، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة، وشيَّد بالتأييد، ويسَّر بالتوفيق، ثم لم يسمع الناس كلاماً قطُّ أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين عن فحواه من كلامه".²

وعلى هذا يعتبر كلام النبي صلى الله عليه وسلم أفصح الأقوال وأحسنها وأجملها بعد القرآن، ولكن النحاة اختلفوا في اتخاذه حجة على إثبات القواعد النحوية، فرفض بعضهم صحة الاستشهاد به، وإذا اطلعنا على الكتب النحوية لا نجد فيها إلا قليلاً من استشهاد النحاة بالحديث النبوي الشريف، مع كثرة استشهادهم بالشعر، وقد غلب هذا الاتجاه على النحاة الأوائل. كما سيأتي تفصيله لاحقاً، إن شاء الله.

ب. لمحة عن الحديث النبوي الشريف

1. مفهوم الحديث

² الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998) ط. 7، ج. 2، ص. 16-18

جاءت كلمة الحديث في اللغة بعدة معان، منها: نقيض القديم، والجديد من الأشياء، والخبر يأتي على القليل والكثير،³ ويطلق أيضا على قليل الكلام وكثيره، قال تعالى: فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ،⁴ وإطلاق الحديث على الكلام لأنه يحدث ويجد شيئا فشيئا،⁵ وجاء الحديث بمعنى القرآن،⁶ منه قوله تعالى: إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا،⁷ وجمع كلمة الحديث: أحاديث على غير قياس، وحديثان، وحديثان.⁸

الحديث اصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، وظهر هذا المفهوم بهذا التخصيص منذ عهد

³ ابن منظور، لسان العرب، (القاهرة: دار المعارف، د- ت) ج. 10، ص. 796.

⁴ سورة الطور: الآية: 34

⁵ انظر: أبو شهبه، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (جدة:

عالم المعرفة، د-ت) ص. 15

⁶ انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (بيروت: مؤسسة

الرسالة، 2006) ج. 13، ص. 207

⁷ سورة الكهف: الآية: 6

⁸ ابن منظور، لسان العرب، المرجع السابق

النبي، وهو الذي سمي بنفسه قوله حديثاً⁹ بدليل ما روى عن أبي هريرة أنه قال: قيل يا رسول الله: من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لقد ظننت يا أبا هريرة ألا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة، من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه¹⁰، ثم اتسع استعماله فأصبح يشمل مع الفعل والتقدير وصفاته صلى الله عليه وسلم الخلقية والخلقية، ثم ازداد توسعاً، فصار يطلق على أقوال الصحابة والتابعين¹¹. أما الذي سيسير عليه في هذا البحث، فهو الرأي الأول الخاص بأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم.

2. مكانة الحديث واهتمام العلماء به:

يحتل الحديث مكانة سامية في الدين الإسلامي باعتباره ثاني مصادر التشريع الإسلامي، فهو يتماشى مع القرآن في الحجة والمصدر، حيث أنه شارح لما أوجز من القرآن، ومفصل لما أجمل منه، ومبين لما تحت العموم من هيئات وصفات، وفروع وجزئيات. يقول النبي صلى الله عليه وسلم: ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه¹²، وهذه العبارة توضح لنا أن حكم الحديث حكم القرآن في المصدر.

لقد بدأت العناية بالحديث في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث حرص الصحابة على روايته رواية شفوية، وذلك أن الحديث لم يدون كما يدون القرآن في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم لانشغال المسلمين بالقرآن، ولاتباعهم نهج الرسول صلى الله عليه وسلم في تهيمهم عن كتابة الحديث. فلما انتشر الإسلام واتسعت الأمصار وتفرقت الصحابة في الأقطار ومات

⁹ صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، (بيروت: دار العلم

للملايين، 1984) ط. 15، ص. 5

¹⁰ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب الحرص على

الحديث، الحديث: 99، (القاهرة: المكتبة السلفية،

1400هـ)، ص. 52

¹¹ أبو شهبة، المرجع السابق، ص. 13-19

¹² أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، (بيروت: مؤسسة الرسالة،

2001) ج. 28، ص. 410

معظمهم وقل الضبط مست الحاجة إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة، فأمر عمر بن العزيز (ت 101) بجمع الحديث.¹³ وفي بداية القرن الثاني الهجري حاول شهاب الدين الزهري (ت 124) بجمع الحديث وكتابه، وهذه المحاولة فتحت الباب على تدوين الحديث¹⁴، فظهر موطأ الإمام مالك (ت 179)، ومسند الإمام أحمد (ت 241)، ثم كتب الصحاح الستة: البخاري (ت 246)، ومسلم (ت 261)، وابن ماجة (ت 273)، وأبي داود (ت 275)، والترمذي (ت 279)، والنسائي (ت 303)، ولم يقف اهتمام المسلمين بالحديث عند جمعه فحسب، بل تعداه إلى السند والمتن، وتولد عن هذا الاهتمام علم يسمى "علوم الحديث" منها: علم الجرح والتعديل، وعلم رجال الحديث، وعلم علل الحديث.

ج. موقف النحاة من الحديث النبوي

انقسم النحاة إلى ثلاثة مذاهب من حيث موقفهم من الاستشهاد بالحديث النبوي في التعييد النحوي، فمنهم من يمنعون مطلقاً، ومنهم من يجيزون مطلقاً، ومنهم من يتوسطون بين المنع والجواز، فيما يلي بيانه بالتفصيل:

1. المانعون من الاستشهاد بالحديث

النبوي الشريف

أ. ابن الضائع (680هـ)

كان ابن الضائع أول من أثار قضية الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، فمنع ذلك حينما رد على ابن الطراوة، لإجازته اتصال الضمير وانفصاله، واستدلالة على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم (كن أبا خيثمة¹⁵ فكانه)، منع من الاستشهاد بالحديث لأن علماء الحديث أجازوا الرواية بالمعنى، قال ابن الضائع - كما نقله البغدادي في خزنة الأدب - :

¹³ صبحي الصالح، المرجع السابق، ص. 45

¹⁴ يوسف خليف، دراسات في القرآن والحديث، (د- م، دار

غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1989) ص. 166

¹⁵ مسلم بن الحجاج القرشي، صحيح مسلم، (بيروت: دار إحياء

التراث العربي، 1955) ج. 4، ص. 212

"تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه أفصح العرب."¹⁶

ونقل البغدادي عن قول ابن الضائع في رده على ابن خروف: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى"¹⁷

ب). أبو حيان الأندلسي

تبع أبو حيان ابن الضائع في منع الاستشهاد بالحديث حتى أنه أنكر على

ابن مالك إكثاره من ذلك، إذ قال في شرحه للتسهيل: وقد أكثر هذا المصنف (ابن مالك) في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحدا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب والمستنبطين للمقاييس، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيويه من أئمة البصرين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نخاة الأقاليم كنجاة بغداد وأهل الأندلس.¹⁸

فقد ردّ ابن حيان نفس الحجج التي ردّها أبو الحسن ابن الصائغ، فقد قال

¹⁶ البغدادي، خزائن الأدب، (القاهرة: مكتبة الخنجي، 1997) ص. 10، السيوطي، الاقتراح، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2010)، ص. 55-56

¹⁷ المرجع نفسه

¹⁸ السيوطي، المرجع السابق، ص. 52

في شرح التسهيل: إنما ترك العلماء ذلك؛ لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أنّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تُنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: "زوجتكها بما معك من القرآن" و "ملككتها بما معك من القرآن" و "خذها بما معك من القرآن" وغير ذلك من الألفاظ الواردة، فتعلم يقيناً أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا تجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأنت الرواة بالمرادف، ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط

اللفظ فبعيد جداً لاسيما في الأحاديث الطوال.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما ورد من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب¹⁹.

2. المميزون من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

أ. ابن خروف:

لقد عدّ ابن الضائع أن ابن خروف أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث، وقد وجد في كتابه تنقيح الألباب في شرح الكتاب بعض المسائل التي استشهد فيها بالحديث الشريف، لقد حاولت خديجة الحديثي الاطلاع على مخطوطة تنقيح

¹⁹ انظر: ابن حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (دمشق: دار القلم، 1998)، ج. 2، ص. 154

الألباب لابن خروف، ومع رداءة هذه
المخطوطة فوجدت - بغير تحديد- أن ابن
خروف استشهد في سبعة مواضع بالحديث
النبوي الشريف.²⁰

ومن ذلك قوله في باب العطف
في معرض حديث عن مجيء "الواو" بمنزلة
"أو": "ومن الدليل على أن الواو بمنزلة أو
قوله عليه الصلاة والسلام: "كل مولود يولد
على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان
يهوداه وينصرانه ويمجسانه".²¹

ب). ابن مالك :

يعد ابن مالك من الذين أكثروا
من الاستشهاد بالحديث الشريف، وأوضح
مثال على ذلك وضعه لكتاب شواهد
التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع
الصحيح الذي حاول فيه حل الإشكالات

²⁰ انظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج
بالحديث، (د- م : دار الرشيد للنشر، 1981) ص.

216-212

²¹ أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، المرجع السابق، ج. 12،

ص. 104

التي وردت في الأحاديث على أساس قواعد
النحو العربي، والذي أورد فيه مائتين واثنين
وستين حديثاً.

وكذلك أكثر ابن مالك

استشهاده بالحديث في كتابه تسهيل
الفوائد وشرحه، وقال أبو حيان لما شرح
كتابه التسهيل: "قد أكثر المصنف من
الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات
القواعد الكلية في لسان العرب."²² ولم
يقتصر استشهاده بالحديث فحسب، بل
توسع فيه بأقوال الصحابة وأهل البيت.

ج). ابن هشام (ت 708)

تبع ابن هشام ابن مالك في
جواز الاستشهاد بالحديث، وقد ظهر هذا
واضحاً في كتبه النحوية بعامه، وفي كتابه
المغني بخاصة، حيث بلغت شواهد الحديث
فيه ثمانية وسبعين شاهداً، بل إنه تجاوزه إلى
الاستشهاد بأقوال الصحابة والتابعين، كأبي
بكر، وعمر، وعلي، وعائشة، وابن مسعود،

²² السيوطي، الاقتراح، المرجع السابق، ص. 52

وأبي الدرداء، وعبد الله بن الزبير، وقتادة - رضي الله عنهم جميعا - ومن الأحاديث التي استشهد بها: قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض"²³، استشهد به على كثرة اقتران خبر لعل بأن. وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع"²⁴ على زيادة الباء في مفعول "كفى" المتعدية لمفعول واحد.

3. المتوسطون من الاستشهاد بالحديث

النبي الشريفة

أ. الشاطبي (ت 790)

عد العلماء الشاطبي ممثلا للمتوسطين، ذلك بأنه لم يوافق المانعين في إطلاقهم، كما لم يوافق المحوزين في إطلاقهم أيضا، فمعارضته للمانعين في قوله: "وهو

²³ الإمام مالك، الموطأ، (أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، 2004)، ج. 4، ص. 1040

²⁴ ابن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998، ص. 214

يستشهدون بكلام أحناف العرب، وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخناء، ويتركون الأحاديث الصحيحة، ومعارضته المحوزين يوضحها قوله عن ابن مالك: "وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبني الكلام على الحديث مطلقا، والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهذا قول ضعيف."²⁵

وهذا الاعتراض على الفريقين وصل إلى موقف وسط، قسم فيه الحديث إلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال

²⁵ انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث جامعة أم القرى، 2007)، ج. 3، ص. 401

النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية²⁶.

ب. السيوطي

كان موقف السيوطي من الاستشهاد بالحديث النبوي في إثبات القواعد النحوية يتوسط بين الجواز والمنع، قال في الاقتراح: "وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرا جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضا"²⁷، فأجاز السيوطي الاستشهاد بالحديث بشرط أن يكون لفظ الحديث هو نفس اللفظ الذي قاله النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يقع فيه التبديل والتغيير، والزيادة والنقص، والتقديم والتأخير من قبل الراوي.

ووقف السيوطي موقف المانعين من الاستشهاد بالحديث، واتفق مع أدلتهم على أن الحديث مروي بالمعنى ووقوع اللحن فيه

بسبب تداوله الأعاجم والمولدين قبل التدوين. قال: "فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث."²⁸ وكذلك أكد السيوطي صحة رأي ابن الضائع إذ قال: ومما يدل لصحة ما ذهب إليه ابن الضائع أن ابن مالك استشهد على لغة "أكلوني البراغيث: بحديث الصحيحين: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"، وأكثر من ذلك حتى صار يسميها "لغة بتعاقبون".²⁹

د. الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو

²⁶ المرجع السابق، ص. 402-403

²⁷ السيوطي، المرجع السابق، ص. 52

²⁸ نفس المرجع

²⁹ المرجع السابق، ص. 57-58

أما الشبهات والتساؤلات التي ذكرها بعض النحاة من القدامى والمحدثين حول قضية الاستشهاد بالحديث النبوي في المسائل النحوية يمكن حصرها في دعاوى ثلاث: الأولى: دعوى رواية الحديث بالمعنى، الثانية: دعوى اللحن والخطأ في الحديث، الثالثة: دعوى تدوين الحديث بعد فساد اللغة.

وفيما يلي الرد على هذه الدعاوى والتساؤلات بإيجازٍ مع إثبات صحة المنهج الذي ذهب إليه ابن مالك والذين تبعوا منهجه في جعل الحديث النبوي أصلاً من أصول الاحتجاج النحوي.

أولاً: دعوى رواية الحديث بالمعنى:

المراد بالرواية بالمعنى: أن يؤدي الراوي الموضوع الواحد أو القصة الواحة بألفاظ من عنده كلاً أو بعضاً مع المحافظة على المعنى، بحيث لا يزيد، ولا ينقص، ولا نصحف ولا يبدل. وإنما

يصح تفسير التعدد في الألفاظ بالرواية بالمعنى إذا تبين أن الموضوع واحد، أو القصة واحدة لم تعدد، وأما إذا تعدد الموضوع، أو تعددت القصة فيصير في تفسير تعدد الألفاظ إلى سبب آخر، وهو تعدد الموضوع، أو تعدد القصة.³⁰

الرواية بالمعنى ثابت لا يمكن إنكارها؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه أباح ذلك بقوله: إذا لم تحلو حراماً، ولم تحرموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس³¹، ويمكن الرد على هذا الدليل في النقاط الآتية:

1. إن غلبة الظن كافية في إثبات القواعد النحوية؛ لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما أن التشديد في الضبط والتحري

³⁰ سيوطي عبد المناس، الرواية بالمعنى دواعيها وظواهرها
JOURNAL HADIS Vol. 4, في متون السنة النبوية
No. 7, June 2014

³¹ الطبراني، المعجم الكبير، (الرياض: دار الصميعي، 1994)،
ج. 7، ص. 100

في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين³².

2.

حرص الرواة على اللفظ كثيرا، وبخاصة بما يتعلق بالعبادات، كالتشهد، والصلاة، وجوامع الكلم، كما في حديث أبي مالك الحارث بن عاصم، الأشعري، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: "وسبحان والحمد لله تملآن -أو تملأ- ما بين السموات والأرض"³³، فالراوي عندما شك أثبت اللفظين معا تحريزا، وكما في حديث سعد بن أبي وقاص، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: "الثلاث، والثلاث كثير أو كبير"³⁴، فلشك الراوي أورد اللفظين ورعا واحتياطا".

3. إن جواز النقل بالمعنى خاص بما لم يدون، أما ما دون وكتب، فلا يجوز تبديل ألفاظه.³⁵

4. أن تدوين الأحاديث والأخبار، وكثيرا من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة، وهؤلاء المبدلون يحتج بلغتهم،

ولا فرق حينئذ،³⁶ ولذلك قال الإمام أحمد في الإمام الشافعي: "إن كلامه في اللغة حجة".

5. أن التبديل الذي وقع في الحديث، وقع في الشعر أيضا وهو المصدر الثاني في النحو، وقال ابن جني على حدوث التبديل والتغيير في الشعر: "فهذا لعمرى شائع؛ لأنه شعر، وتحريفه جائز؛ لأنه ليس دينا ولا عملا مسنونا"³⁷.

6. أن العلماء الذين يجيزون الرواية بالمعنى وضعوا لها شروطا منها: أن يكون الراوي عارفا بما يحيل المعنى أو ينقصه، عالما بمواقع الألفاظ، وأن يقول الراوي بالمعنى بعد كمال مرويه: "أو كما قال"، أو نحوه مما يدل على الشك، وأن لا يكون المروي مدونا في الكتاب.³⁸

³⁶ ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، (دي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، 2002)، ص. 625

³⁷ ابن جني، المحتسب، (القاهرة: وزارة الأوقاف، 1994) ص. 298

³⁸ ابن الطيب الفاسي، المرجع السابق، ص. 460

³² انظر: البغدادي، المرجع السابق، ص. 14.

³³ صحيح مسلم، المرجع السابق، ص. 203

³⁴ أحمد بن حنبل، المرجع السابق، ج. 3، ص. 77

³⁵ البغدادي، المرجع السابق، ص. 9

1. أن هذا الإطلاق غير جائز؛ لأن من 7. أن ورود الحديث متكررا لا يدل على أنه روي بالمعنى، لأن من عادات النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد الكلام مرتين أو أكثر لقصد البيان وإزالة الإبهام، وقد خصص البخاري في صحيحه بابا " من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه". والإعادة قد تكون بالألفاظ السابقة أو بغيرها قصدا للإيضاح واعتناء بالتبليغ والتعليم، وهذا ظاهر في حديث "زوجتكها"، فكان الترويج لما كان غير معهود بينهم بالقرآن، فاستبعد ذلك، وتوقف عن القبول حتى كرر له ذلك النبي صلى الله عليه وسلم مرات ليخبره بجواز ذلك خصوصية له. ووجود الحديث بألفاظ مترادفة قد تكون إجابة؛ لأن السائل تكرر سؤاله فتكرر جوابه صلى الله عليه وسلم بألفاظ مختلفة.³⁹
- ثانيا : دعوى اللحن والخطأ في الحديث:
- رفض المانعون الاستشهاد بالحديث لوقوع اللحن فيه، لكون بعض رواته من غير العرب، ويمكن الرد على هذا في النقاط الآتية:
2. أن ربط وقوع اللحن في الحديث بالأعاجم غير مسلم به، ذلك أن اللغة "ملك لمن يتكلمها، ويتقنها، فإن أتقنها فليس هناك فرق بينه وبين العربي إلا النسب، والنسب لا أثر له على اللسان، إضافة إلى ذلك أن العلوم العربية قد ساهم فيها كثير من الأعجم، كالحضرمي، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والفارسي، وغيرهم دليل عظيم على ذلك، كما أن الشعر قد رواه الأعاجم كذلك،

⁴⁰ انظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء،

(الأردن: مكتبة المنار، 1985)، ص. 42-43

³⁹ المرجع السابق 462-468

قال الميمني: "ورواة الشعر أيضا فيهم من الأعاجم...".⁴¹

3. أن الأحاديث التي وقع فيها اللحن، وجد لها وجه في العربية، وقد تصدى ابن مالك لها واستطاع - إلى حد ما - توجيهها في كتابه: التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح، ومن ذلك: "كل أمي معاني إلا المجاهرون"⁴². فحق "المجاهرون" النصب على الاستثناء، ويرى ابن مالك أن "إلا" بمعنى "لكن"، وعليه فإن "المجاهرون" مبتدأ خبره محذوف والتقدير: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون، وعليه خرجت قراءة: "فشربوا منه إلا قليل منهم"⁴³ بالرفع⁴⁴، والتقدير: لكن قليل منهم لم يشربوا.

4. أن اللحن الذي وقع في الحديث وقع في الشعر أيضا، وهو المصدر الثاني بلا خلاف ومن أمثلة ذلك ما ذكره القاضي

الجرجاني في مقدمة كتابه الوساطة بين المتنبي وخصومه تحت عنوان: "أغاليط الشعراء"⁴⁵.

ثالثا : دعوى تدوين الحديث بعد فساد اللغة:

زعم بعض النحاة أن الحديث النبوي لا يُتَّجَّ به لتدوينه بعد فساد اللغة ، وهذا الزعم مردود - أيضا - للأسباب التالية:

1. لقد بُدئَ بتدوين الحديث الشريف في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، والأدلة على ذلك كثيرة ، منها ما رواه الدارمي في سننه عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال صلى الله عليه وسلم : " أكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق"⁴⁶

2. وفي عهد الصحابة بدأ بعض العلماء من التابعين بتدوين حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، أخذاً من أحد الصحابة

⁴¹ البغدادي، المرجع السابق، ص. 9

⁴² البخاري، المرجع السابق، ج. 8، ص. 20

⁴³ البقرة، الآية: 247

⁴⁴ أبو حيان، البحر المحيط (بيروت: دار الفكر، 1420هـ) ج.

2، ص. 589

⁴⁵ انظر: علي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، (د- م :

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاء، د-ت)، ص. 5

⁴⁶ أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، المرجع السابق، ج. 11، ص. 406

مباشرة، فهذا همّام بن منبّه أحد أعلام التابعين يلقي أبا هريرة، ويكتب عنه كثيراً من حديث الرسول، ويجمعه في صحيفة يطلق عليها اسم الصحيفة، وقد نقلها الإمام أحمد بتمامها في مسنده، كما نقل الإمام البخاري عدداً كثيراً من أحاديثها في أبواب شتى، ولهذه الصحيفة أهمية تاريخية في تدوين الحديث الشريف، لأنها حجة قاطعة على أنه دُونَ في عصر مبكر لأن همّاماً لقي أبا هريرة، ولا شك أنه كتب عنه قبل وفاته، علماً بأن أبا هريرة توفي حوالي سنة 59 للهجرة، ومعنى ذلك أن هذه الوثيقة قد دُوّنت قبل هذه السنة، أي في منتصف القرن الهجري الأول.

3. وفي عهد التابعين شاع تدوين الحديث وكتابته، فهذا الحسن البصري (ت 110هـ) يقول: "إن لنا كتباً كنا نتعاهدها"⁴⁷، أما التدوين الرسمي للحديث فقد بدأ في عهد عمر بن عبد العزيز، إذ كتب إلى

عامله على المدينة المنورة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت 117هـ) يقول: "اكتب إليّ بما ثبت عندك من حديث الرسول، فإني خشيت دَرَسَ العلم وذهابه".
48

هـ . الخلاصة

بعد مناقشة الآراء الثلاثة حول الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو ومحاوله الرد على المانعين من الاستشهاد به، أثبت الكاتب أن الحديث النبوي هو الأصل الثاني بعد القرآن الكريم في تقعيد القواعد النحوية كما أثبتته ابن مالك وغيره من العلماء القدامى والمتأخرين، وهذا ما ينبغي أن يسلكه الباحثون المعاصرون، لا سيما بين أيدينا كتب الحديث التي تضم مئات من أحاديثه صلى الله عليه وسلم، وفي مقدمتها صحيح البخاري ومسلم رضي الله عنهما.

⁴⁷ القرطبي، جامع بيان العلم وفضله، (المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، 1994) ص. 47

⁴⁸ الخطيب البغدادي، تقييد العلم، (بيروت: إحياء السنة النبوية، د-ت)، ص. 108

قائمة المصادر والمراجع

- أبو حيان، البحر المحيط (بيروت: دار الفكر، 1420هـ)
- أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (جدة: عالم المعرفة، د- ت)
- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001)
- الإمام مالك، الموطأ، (أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، 2004)
- البخاري، الجامع الصحيح، (القاهرة: المكتبة السلفية، 1400هـ)
- البغدادى، خزنة الأدب، (القاهرة: مكتبة الخنجي، 1997)
- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998)
- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، (د- م: دار الرشيد للنشر، 1981)
- القرآن الكريم
- ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، (دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، 2002)
- ابن جني، المحتسب، (القاهرة: وزارة الأوقاف، 1994)
- ابن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998)
- ابن حيان، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (دمشق: دار القلم، 1998)
- ابن منظور، لسان العرب، (القاهرة: دار المعارف، د- ت)
- أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (الأردن: مكتبة المنار، 1985)

السيوطي، الاقتراح، (القاهرة: مكتبة
الآداب، 2010)

سيوطي عبد المناس، الرواية بالمعنى دواعيها
وظواهرها في متون السنة النبوية،
JOURNAL HADIS Vol. 4, No.
7, June 2014

الشاطي، المقاصد الشافية، (مكة المكرمة:
معهد البحوث العلمية وإحياء
التراث جامعة أم القرى، 2007)
صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه،
(بيروت: دار العلم للملايين،
1984)

الطبراني، المعجم الكبير، (الرياض: دار
الصميعي، 1994)
علي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي
وخصومه، (د- م: مطبعة عيسى
البابي الحلبي وشركاء، د-ت)
القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (بيروت:
مؤسسة الرسالة، 2006)

القرطبي، جامع بيان العلم وفضله، (المملكة
العربية السعودية: دار ابن الجوزي،
1994)

الخطيب البغدادي، تقييد العلم، (بيروت :
إحياء السنة النبوية ، د-ت)
مسلم بن الحجاج القرشي، صحيح مسلم،
(بيروت : دار إحياء التراث
العربي، 1955)

يوسف خليف، دراسات في القرآن
والحديث، (د- م، دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)